

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

مذكرة تقديمية للقانون المتعلق
بالممارسات التجارية

1.

تقديم قانون المتعلق بالممارسات التجارية

I- أهم أهداف الإطار التشريعي :

- ضمان أكثر شفافية و نزاهة في إنجاز المعاملات التجارية بهدف استقرار السوق لا سيما تلك التي تتعلق باحترام الأسعار المقننة ؛
- تثبيت استقرار السوق من خلال تأطير هوامش و أسعار السلع والخدمات الضرورية و ذات الاستهلاك الواسع ؛
- تزويد الدولة بجهاز قانوني منسجم و آليات تدخل فعالة لضبط ومراقبة السوق ؛

- تدعيم تدخلات الدولة و جعلها أكثر فعالية في مجال تحديد ومراقبة أسعار و هوامش السلع و الخدمات لاسيما فيما يخص المواد والخدمات الضرورية ؛

- القضاء على كل أشكال المضاربة التي تتسبب في الارتفاع المفرط و غير المبرر لأسعار السلع و الخدمات ؛

- الحد من الإختلالات المسجلة في السوق لاسيما تلك الناتجة عن المضاربة في الأسعار التي يمكن أن تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك ؛

- المعاقبة الصارمة للممارسات غير الشرعية للأسعار التي يمكن ارتكابها في السوق و توسيع قائمة الممارسات إلى المخالفات التي لها أثر سلبي على استقرار السوق.

2.

II- مضمون التعديلات المدرجة :

- توسيع مجال تطبيق النص المعمول به، إلى فئات من الأعوان الاقتصاديين، لاسيما أولئك الذين ينشطون في قطاعات الإنتاج والتوزيع الفلاحيين (الفلاحون ومربو المواشي والوكلاء ووسطاء بيع المواشي وبائعو الذبائح بالجملة) وفي قطاع الصيد البحري وكذا في استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها. بالفعل، فإن هذه النشاطات ترتبط بسلع وخدمات استراتيجية للغاية بالنسبة لتموين السوق واستقراره والقدرة الشرائية للمستهلك ؛

- تكريس إجراء جديد يلزم الأعوان الاقتصاديين المعنيين بالإيداع الإجباري لهياكل أسعار السلع والخدمات المراد تقنينها عن طريق تحديد أو ضبط سقف هوامش الربح والأسعار. تتمثل الأهداف المتوخاة من هذا الترتيب، خصوصاً، فيما يلي:

. ضمان شفافية الأسعار وهوامش الربح المطبقة و تقفي أثرها و كذا تزويد الدولة بأداة ناجعة لتقدير وتحليل تكاليف الإنتاج و الاستيراد و التوزيع وهوامش الربح المطبقة وأسعار البيع ؛

. تمكين السلطات العمومية من الكشف عن تلاعبات المضاربة و الإتفاقات غير المشروعة و الوقاية منها و كذا تعزيز فعالية الرقابة وتدعيم مصداقية السلطات العمومية في هذا المجال.

- تعزيز مجال تطبيق الأسعار غير الشرعية، لاسيما من خلال إقرار المخالفات الرئيسية الآتية :

. التلاعبات التي تهدف إلى عدم تجسيد أثر الانخفاض المسجل في تكاليف الإنتاج و الاستيراد و التوزيع، على الأسعار و الإبقاء ، بشكل عمدي، على ارتفاع أسعار السلع و الخدمات ؛

. عدم إيداع هياكل الأسعار المستحدثة بفضل الإجراء المشار إليه آنفاً؛

. تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السوق وإنجاز معاملات خارج الشبكات القانونية للتوزيع.

- تشديد العقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات القانونية المنصوص عليها في هذا المجال والمتمثلة في الغرامات والتدابير الإدارية (غلق المحال التجارية) والعقوبات المتمثلة في منع ممارسة النشاط و تلك السالبة للحرية.

- إلزام بعض فئات الأعوان الاقتصاديين الذين لا يوفون بهذا الالتزام حالياً، وهم المتدخلون الذين ينشطون في قطاع الفلاحة، بتسليم وثيقة تكون بمثابة فاتورة وذلك قصد إضفاء طابع قانوني على نشاطهم وتمكين الدولة من التعرف عليهم وأداء دورها في التحكم ومراقبة المعاملات التجارية على مستوى مختلف مراحل النشاطات، في إطار عملها الرامي إلى مكافحة المضاربة و لاسيما، الشبكات غير الرسمية للتوزيع.